

كيف يمكن تعظيم الاستفادة من اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة مع جمهورية الهند؟



نمو اقتصادي
مستدام



شراكة استراتيجية
مستقبلية



فرص استثمارية
واعدة



تكامل تجاري
فاعل



ازدهار مشترك
لشعبين صديقين



تسعى البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات، من خلال سلسلة الموجزات التحليلية واوراق السياسات التي تصدرها، إلى تسليط الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية في سلطنة عُمان، والتي تمس الأفراد، والشركات، ومختلف مكونات المجتمع. ويهدف هذا الطرح إلى استكشاف الممكّنات الكامنة والفرص القابلة للتفعيل، بما يسهم في دعم التحولات النوعية المنشودة على مستوى الاقتصاد الوطني.

الموجزات التحليلية هي تقارير مختصرة وعالية التركيز، تُعدّ لتقديم قراءة تحليلية معمّقة لقضايا اقتصادية أو قطاعية أو سياسات عامة، استنادًا إلى البيانات والمؤشرات الحديثة.



البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات
Smart Investment & Consultancy Gateway



امسح الرمز للاطلاع على الموجزات السابقة

© حقوق النشر

جميع حقوق النشر محفوظة لـ البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات (SIG). ويجوز إعادة استخدام أو اقتباس أجزاء من هذا الموجز لأغراض غير تجارية، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح.

يسعدنا تقديم الاقتراحات وتقييم الموجز من خلال:



omaninvestgateway.com



yousufh@omaninvestgateway.com

إخلاء مسؤولية: تم تجميع المعلومات الواردة في هذا الموجز من مصادر متعددة، بما في ذلك المعلومات المتاحة للعامة، والتقارير الاقتصادية، وآراء الخبراء، وعلى الرغم من أن البوابة الذكية للاستثمار والاستشارات (SIG) قد بذلت أقصى الجهود لضمان دقة المعلومات وموثوقيتها، فإنها لا تقدم أي تعهدات أو ضمانات، صريحة كانت أم ضمنية، بشأن اكتمال هذه المعلومات أو مدى ملاءمتها لأي غرض محدد.



جدول المحتويات

01 المقدمة

02 قطاع التصنيع

03 قطاع النقل واللوجستيات

04 قطاع تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي

05 قطاع السياحة

06 الخلاصة



المقدمة

وُقِّعت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند في مسقط بتاريخ 18 ديسمبر 2025، وصدّق عليها بموجب المرسوم السلطاني رقم 2026/30، ثم دخلت حيز النفاذ في 1 يونيو 2026. وبذلك انتقلت الاتفاقية من مرحلة التوقيع والتصديق إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، ليصبح التحدي الرئيس هو تحويل ما توفره من مزايا تفضيلية إلى استثمارات ومشروعات إنتاجية وصادرات ذات قيمة مضافة وشراكات اقتصادية مستدامة بين البلدين.



تمثل الاتفاقية فرصة لإعادة بناء العلاقة الاقتصادية بين سلطنة عُمان وجمهورية الهند على أسس أعمق من التبادل التجاري التقليدي، بحيث تمتد إلى التصنيع والخدمات اللوجستية وتقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي والسياحة، إلى جانب جذب الاستثمارات النوعية وربطها بالاقتصاد المحلي. وتنبع أهمية هذه الفرصة من حجم الاقتصاد الهندي وتنوعه، إذ تُعد الهند واحدة من أكبر أربعة اقتصادات في العالم، وتصفها مصادر حكومية هندية صادرة في فبراير 2026 بأنها رابع أكبر اقتصاد عالمي، بإجمالي ناتج محلي مقدّر بنحو 4.51 تريليون دولار في عام 2026، فضلًا عن امتلاكها سوقًا سكانية واسعة وقاعدة صناعية وتقنية متنامية.



وتوفر الاتفاقية نطاقًا واسعًا من النفاذ التفضيلي، إلا أن قراءة أرقامها تتطلب التمييز بين اتجاه الصادرات، وخطوط التعرفة، وقيمة التجارة، والجدول الزمني للتحرير. فوفقًا للاتفاقية تغطي التزامات سلطنة عُمان 98.08% من خطوط التعرفة العُمانية، بما يعادل 99.38% من قيمة الصادرات الهندية إلى سلطنة عُمان. وفي المقابل، تغطي التزامات الهند بتحرير التعرفة 77.79% من خطوط التعرفة الهندية، بما يعادل 94.81% من قيمة وارداتها من سلطنة عُمان.



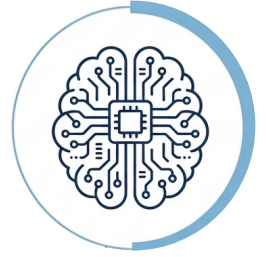
ولا تعني هذه النسب أن جميع السلع أصبحت معفاة من الرسوم فورًا؛ إذ تشمل جداول سلطنة عُمان فئات للإعفاء الفوري، وأخرى للتخفيض التدريجي على مدى خمس أو عشر سنوات، إلى جانب قوائم للسلع المستثناة أو المحمية. لذلك يتطلب تقييم الفرص على مستوى كل منتج الرجوع إلى بند التعرفة المحدد، والجدول الزمني لتخفيض الرسوم، وقواعد المنشأ، وأي حصص تعريفية أو اشتراطات تنظيمية مرتبطة به.

وفي قطاع التصنيع، تتيح الاتفاقية فرصة للانتقال من تصدير المواد الأولية أو شبه المصنعة إلى بناء حلقات إنتاج وتحويل وتعبئة ذات قيمة أعلى داخل سلطنة عُمان. ويمكن أن تشمل الفرص الصناعات الدوائية والغذائية والكيمياوية والمعدنية، والمستلزمات الطبية، ومواد البناء والتعبئة والتغليف، من خلال استقطاب شركات هندية تمتلك الخبرة والتقنية وشبكات التوزيع، وربطها بالموردين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق العُمانية.



غير أن الاستفادة من النفاذ التفضيلي لا تتحقق بمجرد إجراء عمليات محدودة داخل السلطنة؛ إذ يجب التحقق من قواعد المنشأ الخاصة بكل منتج، بما في ذلك متطلبات التحول الجوهري، أو تغيير البند الجمركي، أو تحقيق النسبة المطلوبة من القيمة المضافة. ولا تكفي عمليات التخزين أو الفحص أو التنظيف أو تغيير العبوات أو التغليف أو التجميع البسيط وحدها لمنح المنتج صفة المنشأ العُماني.

وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستية، تمتلك سلطنة عُمان مقومات مهمة تشمل موانئ الدقم وصلالة وصحار، والمناطق الاقتصادية والحرّة، وموقعًا يربط بين أسواق آسيا والخليج وشرق إفريقيا. ويمكن توظيف هذه المقومات لتطوير خدمات التخزين والتوزيع وسلاسل التبريد والخدمات البحرية وإدارة سلاسل الإمداد، إلى جانب إنشاء عمليات صناعية ولوجستية ذات قيمة مضافة تستوفي المتطلبات النظامية وقواعد المنشأ.



ولا تكمن القيمة الحقيقية في زيادة عبور الحاويات وحده، بل في تحويل الموانئ والمناطق الاقتصادية إلى منصات متكاملة للتصنيع والتوزيع وإدارة التجارة الإقليمية. ويتطلب ذلك ربط الاستثمارات الهندية بالموانئ والمناطق الاقتصادية والموردين المحليين، وتطوير الخدمات الجمركية والرقمية، وتحسين سرعة المناولة والتخليص، وبناء مسارات واضحة لإعادة التصدير والوصول إلى الأسواق الإقليمية.



أما في قطاع تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي، فتمتلك الهند منظومة واسعة من الشركات والكفاءات ومراكز الخدمات والتطوير التقني. ويتيح ذلك لسلطنة عُمان فرصة لاستقطاب شركات هندية لتأسيس مراكز تطوير برمجيات وخدمات رقمية، ومراكز بيانات وأمن سيبراني وذكاء اصطناعي، بما يخدم السوق المحلي وأسواق الخليج وشرق إفريقيا. ولا ينبغي أن تقتصر الاستفادة في هذا القطاع على استيراد الحلول التقنية، بل يجب أن تمتد إلى بناء قدرات محلية قابلة للتصدير، ونقل المعرفة، وتدريب الكفاءات العُمانية، وإنشاء

شراكات بين الشركات الهندية والمؤسسات المحلية والجامعات ومراكز البحث والابتكار. كما ينبغي ربط الحوافز الاستثمارية بمؤشرات قابلة للقياس، مثل الوظائف النوعية، ونسبة المكون المحلي، والإنفاق على البحث والتطوير، وقيمة الصادرات الرقمية.

وفي قطاع السياحة، تمثل الهند سوقًا كبيرة ومتنامية للحركة الدولية؛ إذ بلغ عدد مغادرات المواطنين الهنود إلى الخارج نحو 32.83 مليون مغادرة خلال عام 2025. وفي سلطنة عُمان، ارتفع عدد الزوار القادمين من الهند من نحو 623.6 ألف زائر في عام 2024 إلى نحو 694.3 ألف زائر في عام 2025، مسجلًا نموًا بنسبة 14.3% وفق البيانات الأولية.

وتشير هذه الأرقام إلى وجود طلب فعلي يمكن تنميته من خلال عروض موجهة للعائلات، والسياحة الطبيعية والثقافية، وسياحة الأعراس، والمؤتمرات وفعاليات الأعمال، والإقامة القصيرة والعطلات الموسمية. ويمكن لسلطنة عُمان تقديم منتج سياحي متميز يقوم على الطبيعة والهدوء والتراث وخريف ظفار والجبل الأخضر والسياحة العائلية وسياحة العافية، مع تطوير الربط الجوي والحزم السياحية والتسويق الرقمي الموجه إلى شرائح السوق الهندية المختلفة.

وعليه، فإن تعظيم الاستفادة من الاتفاقية يتطلب الانتقال من السؤال العام: كيف نزيد التجارة مع جمهورية الهند؟ إلى سؤال أكثر دقة: كيف تستخدم سلطنة عُمان الاتفاقية لبناء قطاعات قابلة للتصدير، وجذب شركات هندية نوعية، ورفع القيمة المضافة المحلية، وتعزيز ارتباط المؤسسات العُمانية بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية؟

فالخطر الحقيقي لا يكمن في ضعف الاتفاقية، بل في التعامل معها بوصفها إطارًا قانونيًا عامًا من دون تحويلها إلى حزم استثمارية قطاعية، ومشروعات محددة، وبرامج تنفيذية، ومؤشرات أداء قابلة للقياس. ومن هذا المنطلق، يستعرض الموجز مسارات تعظيم الاستفادة من الاتفاقية عبر أربعة قطاعات رئيسية: التصنيع، والنقل والخدمات اللوجستية، وتقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي، والسياحة.



أولاً: قطاع التصنيع

يمثل قطاع التصنيع المسار الأكثر أهمية لتعزيز الأثر الاقتصادي للاتفاقية؛ لأنه القطاع القادر على تحويل الامتيازات الجمركية إلى صادرات، وتحويل الاستثمارات الهندية إلى قيمة مضافة محلية، وتحويل المناطق الاقتصادية في سلطنة عُمان إلى منصات إنتاجية لا مجرد مناطق تخزين أو عبور. ولا ينبغي أن يكون الهدف هو جذب أي مصنع هندي فقط، بل جذب الصناعات التي تستطيع أن تستفيد من المواد الخام العُمانية، والموقع اللوجستي، والاتفاقيات التجارية، والقرب من أسواق الخليج وشرق أفريقيا.



1. تطوير الصناعات البتروكيمياوية والتحويلية

يمكن استخدام الاتفاقية لتعميق الصناعات المرتبطة بالبتروكيمياويات والكيمياويات التحويلية، من خلال الانتقال من إنتاج المواد الأساسية إلى تصنيع منتجات أعلى قيمة مثل:



مواد التعبئة والتغليف الصناعية والغذائية.



مواد معالجة المياه



الكيمياويات الزراعية.



البلاستيك الهندسي.



المدخلات الصناعية المستخدمة في الغذاء والدواء.



المنتجات البلاستيكية المستخدمة في الصناعات الطبية والخفيفة

وتعد صحر والدقم من المواقع المناسبة لهذا المسار، بسبب ارتباطهما بالبنية الصناعية والموانئ والقدرة على خدمة الأسواق الإقليمية. لكن هذا المسار لن ينجح إذا بقي عنواناً عاماً؛ المطلوب إعداد حزم استثمارية محددة، تتضمن نوع المنتج، الموقع المقترح، المواد الخام المتاحة، الشريك الهندي المحتمل، الأسواق المستهدفة، ومتطلبات قواعد المنشأ.





2. إنشاء منصة للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية

تمتلك جمهورية الهند مكانة عالمية في الأدوية العامة والمكونات الدوائية والمستلزمات الطبية، ويمكن لسلطنة عُمان أن تستفيد من ذلك تدريجيًا من خلال بناء منصة إقليمية لا تبدأ بالتصنيع الدوائي المعقد، بل بمراحل أكثر واقعية مثل:

- التعبئة والتغليف الدوائي.
- التخزين والتوزيع الإقليمي.
- مختبرات الجودة والاعتماد.
- المستلزمات الطبية الاستهلاكية.
- مراكز توزيع للأدوية الهندية المعتمدة.
- التصنيع النهائي لبعض المنتجات الطبية ذات الطلب المرتفع.

القيمة هنا أن تتحول سلطنة عُمان من مستورد للأدوية الهندية إلى شريك في جزء من سلسلة القيمة، يخدم أسواق الخليج وشرق أفريقيا. وهذا يتطلب ربط المشروع بسلاسل تبريد، أنظمة جودة، اعتماد تنظيمي، وخدمات لوجستية متخصصة.



3. تحويل صلالة إلى منصة للصناعات الغذائية والتعبئة والتصدير

تستطيع صلالة أن تكون مركزًا للصناعات الغذائية والتعبئة والتبريد وإعادة التصدير، خصوصًا باتجاه شرق أفريقيا. ويمكن الجمع بين خبرة جمهورية الهند في الأغذية والتوابل والحبوب والمنتجات الجاهزة، وبين موارد سلطنة عُمان السمكية وموقع صلالة القريب من الأسواق الأفريقية.

وتشمل المسارات العملية:

- تجهيز وتجميد وتعبئة المنتجات السمكية.
- إنشاء مراكز تبريد وتخزين غذائي.
- تعبئة المنتجات الغذائية الهندية داخل سلطنة عُمان.
- إعادة تصدير المنتجات الغذائية إلى الخليج وشرق أفريقيا.
- تطوير منتجات غذائية حلال موجهة للأسواق الإقليمية.
- إنشاء مختبرات جودة وسلامة غذائية مرتبطة بالتصدير.

هذا المسار مهم، لكنه يحتاج إلى استثمارات فعلية في التبريد والجودة والاعتماد، وليس فقط تسهيلات لوجستية عامة.





4. بناء برنامج للموردين المحليين حول الاستثمارات الهندية

4

حتى لا تبقى الاستثمارات الهندية منفصلة عن الاقتصاد المحلي، يجب ربطها بشبكة من الموردين العُمانيين. ويشمل ذلك الشركات العاملة في:

- النقل والتخزين.
- التعبئة والتغليف.
- الصيانة الصناعية.
- الخدمات الهندسية.
- المختبرات والفحص.
- خدمات السلامة والجودة.
- المقاولات الصناعية.
- سلاسل التبريد.

ويمكن إطلاق برنامج باسم "المورد الصناعي المحلي" يحدد الشركات العُمانية القادرة على خدمة الاستثمارات الهندية، ثم يؤهلها وفق متطلبات الجودة والسلامة والتوريد. بهذا الشكل، لا تكون الاتفاقية مفيدة للمستثمر الأجنبي فقط، بل تفتح فرصاً مباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات العُمانية.



5. رفع الوعي الصناعي وبناء القدرات التصديرية

5

الكثير من الشركات قد لا تستفيد من الاتفاقية لأنها لا تفهم قواعدها الفنية، خصوصاً قواعد وشهادات المنشأ. فالسلعة لا تحصل على المعاملة التفضيلية بمجرد مرورها عبر سلطنة عُمان، بل يجب أن تحقق شروط المنشأ والقيمة المضافة أو المعالجة المطلوبة.

لذلك يجب تنفيذ برنامج عملي لبناء قدرات المصدرين يشمل:

- شرح قواعد المنشأ حسب كل قطاع.
- تدريب الشركات على شهادات المنشأ.
- إعداد أدلة قطاعية مبسطة.
- تدريب الشركات على التسعير التصديري.
- توضيح متطلبات الجودة والمواصفات الهندية.
- ربط الشركات العُمانية بشركاء وموزعين في جمهورية الهند.
- تنظيم ورش قطاعية في الدواء، الغذاء، البتروكيماويات، والتعبئة والتغليف.



هذا المسار ضروري لأن الاتفاقية لا تعمل تلقائياً؛ الشركات تحتاج إلى قدرة عملية على استخدامها.



تشكيل فريق عُماني متخصص في جمهورية الهند لجذب الاستثمارات

6.

لا يكفي انتظار المستثمر الهندي أو الاكتفاء بالمنتديات العامة. المطلوب فريق عُماني متخصص في جمهورية الهند يعمل على استهداف شركات محددة، خصوصاً في:

- الأدوية والمستلزمات الطبية.
- الصناعات الغذائية.
- الكيماويات.
- الصناعات المعدنية.
- التعبئة والتغليف.
- مكونات السيارات.
- الطاقة المتجددة.
- الصناعات الخفيفة.

وتكون مهمة الفريق إعداد قوائم قصيرة بالشركات المستهدفة، التواصل معها، تقديم حزم استثمارية جاهزة، ربطها بالمواقع المناسبة في سلطنة عُمان، ومتابعة التحويل من فرصة إلى مشروع فعلي.



إعداد حزم مشاريع صناعية قابلة للترويج الفوري

7.

حتى تكون الاستفادة عملية، يجب إعداد حزم مشاريع صناعية جاهزة للترويج في جمهورية الهند، مثل:

- حزمة البتروكيماويات والتحويل الصناعي في صحرار والدقم.
- حزمة الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في خزائن وصلالة.
- حزمة الصناعات الغذائية والتعبئة والتبريد في الدقم.
- حزمة الصناعات المعدنية والتحويلية في صحرار.
- حزمة الموردين المحليين والخدمات الصناعية.
- حزمة الصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة والبطاريات في الدقم.

كل حزمة يجب أن تتضمن: الموقع، الفرصة، حجم الطلب، الأسواق المستهدفة، الدوافع، متطلبات التشغيل، الشركاء المحليين المحتملين، وقواعد المنشأ ذات الصلة.



ثانيًا: قطاع النقل واللوجستيات

1. الدعم كمنصة ذكية للصناعات والخدمات اللوجستية

يمكن تقديم الدعم للشركات الهندية كمنصة متكاملة تجمع بين التصنيع، التخزين، التجميع، إعادة التصدير، والخدمات البحرية. ويجب أن تركز الدعم على الصناعات الأكبر والأطول أمداً، مثل الصناعات المعدنية، معدات الطاقة، مكونات البطاريات، الصناعات البحرية، التجميع الصناعي، وسلاسل الإمداد.

2. صلاصة كبوابة للسلع الهندية نحو شرق أفريقيا

يمكن لصلاصة أن تخدم السلع الهندية المتجهة إلى شرق أفريقيا، خصوصاً الأغذية، الأدوية، المنسوجات، المنتجات الاستهلاكية والسلع سريعة الدوران. ولا ينبغي أن يقتصر الدور على المناولة، بل يجب إضافة خدمات التخزين، الفحص، إعادة التغليف، التبريد، وتجميع الشحنات.

3. صهار كمركز للتصنيع الخفيف والتوزيع الخليجي

صهار مناسبة للشركات الهندية التي تستهدف أسواق الخليج وتحتاج إلى سرعة توزيع وقرب من الإمارات والسعودية. وتشمل الأنشطة المناسبة: التغليف، التجميع، تخزين قطع الغيار، توزيع المنتجات الغذائية والاستهلاكية، تجهيز الشحنات، والتصنيع الخفيف.

4. برنامج استقطاب 50 شركة هندية استراتيجية

يمكن إطلاق برنامج لاستقطاب 50 شركة هندية في قطاعات مختارة، منها الأدوية، التكنولوجيا، الأغذية، مكونات السيارات، الطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية. ويجب أن يكون البرنامج قائماً على أسماء شركات محددة وملفات استثمارية جاهزة، لا على الترويج العام.

5. تطوير سلاسل التبريد للأغذية والأدوية

سلاسل التبريد تمثل فرصة مهمة بسبب حجم السوق الهندي في الأغذية والأدوية. ويمكن تطوير مستودعات مبردة، خدمات فحص، مناطق إعادة تغليف، ونظام تتبع رقمي للشحنات في صلالة وصار والدقم.

6. ربط الاتفاقية بقواعد وشهادات المنشأ

تتطلب الاستفادة من المعاملة الجمركية التفضيلية التحقق من قاعدة المنشأ الخاصة بكل منتج، وفق رمزه في النظام المنسق وقواعد المنشأ الخاصة بالمنتجات الواردة في الاتفاقية. وقد تشمل هذه المتطلبات تحقيق نسبة محددة من القيمة المضافة، أو تغيير التصنيف الجمركي، أو تنفيذ عملية تصنيع أو معالجة محددة داخل سلطنة عُمان.

ولا تكفي عمليات التغليف أو إعادة التغليف أو الفحص أو التنظيف أو وضع العلامات أو التجميع البسيط وحدها لمنح المنتج صفة المنشأ العُماني، لأنها قد تُصنف ضمن العمليات البسيطة أو غير الكافية. أما عمليات التصنيع أو المعالجة أو التجميع الأكثر تعقيداً، فيمكن أن تسهم في تحقيق المنشأ متى استوفت القاعدة المحددة للمنتج.

ومن هنا، يُقترح إنشاء مسار فني يساعد الشركات على تحديد الرمز الجمركي الصحيح، وفهم قاعدة المنشأ المطبقة، واحتساب القيمة المضافة، وتوثيق المدخلات ومراحل الإنتاج، واستكمال متطلبات شهادة المنشأ والاحتفاظ بالسجلات اللازمة. ويسهم ذلك في تمكين الشركات من الاستفادة الفعلية من المزايا التفضيلية، وتقليل مخاطر رفض المعاملة الجمركية عند التصدير.

7. تكامل الممرات العُمانية الثلاثة

يجب تقديم الدقم وصلالة وصار كشبكة وطنية متكاملة لا كموانئ منفصلة:



هذا التكامل يمنح سلطنة عُمان
عرضاً لوجستياً أقوى أمام الشركات الهندية.



ثالثاً: قطاع تقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي

1. جذب شركات تقنية هندية إلى سلطنة عُمان

يمكن استقطاب شركات هندية في البرمجيات، الخدمات السحابية، مراكز البيانات، الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، وتحليل البيانات، مع توجيه هذه الشركات لخدمة السوق العُماني وأسواق الخليج وشرق أفريقيا.

2. تمكين المصانع العُمانية من التحول الرقمي

يمكن استخدام الخبرة الهندية في رفع كفاءة المصانع من خلال:

- إدارة الإنتاج.
- مراقبة الجودة.
- إدارة المخزون.
- تتبع سلاسل الإمداد.
- الصيانة التنبؤية.
- تحليل الطلب.
- إدارة الموارد.

وهنا تصبح التقنية أداة لتعزيز التصنيع والصادرات، لا قطاعاً منفصلاً.

3. تطوير منصة رقمية ذكية للاتفاقية

يجب تطوير منصة رقمية موحدة لاتفاقية سلطنة عُمان وجمهورية الهند، تشمل:

- نصوص الاتفاقية.
- الإعفاءات الجمركية.
- قواعد المنشأ.
- القطاعات المشمولة.
- الفرص الاستثمارية.
- حاسبة للرسوم.
- دليل تفاعلي للشركات.
- نظام ربط بين الشركات العُمانية والهندية.
- مساعد ذكي للإجابة عن أسئلة القطاع الخاص.

4. بناء شراكات في الأمن السيبراني وحماية البيانات

4.

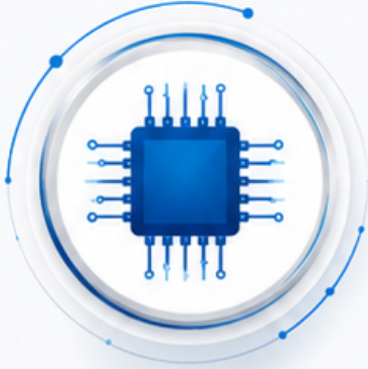


- حماية البيانات.
- الأمن السحابي.
- التدريب السيبراني
- اعتماد المهارات المهنية

- مراكز عمليات الأمن السيبراني.
- رصد التهديدات.
- الاستجابة للحوادث.

5. يمكن تطوير شراكات في تصميم وتجميع مكونات ذكية مثل:

5.



- الحوسبة الطرفية.
- أجهزة الأمن السيبراني
- مكونات شبكات الجيل الخامس

- أجهزة إنترنت الأشياء.
- مكونات مراكز البيانات
- رقائق الذكاء الاصطناعي.

6. تطوير الكفاءات الوطنية ونقل المعرفة

6.



يمكن إطلاق برامج تدريب مقرونة بالتشغيل في الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات، الأمن السيبراني، البرمجة، الحوسبة السحابية، وإدارة مراكز البيانات، بالتعاون مع شركات هندية، وبما يرتبط بمشاريع فعلية داخل سلطنة عُمان.



رابعًا: قطاع السياحة

جذب الاستثمار الفندقى الهندي

1.

يمكن استقطاب مشغلي فنادق ومطوري ضيافة من جمهورية الهند في مسقط، صلالة، الجبل الأخضر، والمناطق السياحية المختارة. ويجب التركيز على الفنادق العائلية، الشقق الفندقية، فنادق الأعمال، المنتجعات، ومرافق العافية.

بناء مسارات سياحية موجهة للسوق الهندي

2.

يجب تقسيم السوق الهندي حسب المدن والشرائح:
مومباي: الأعراس، الأعمال، المنتجعات. **دلهي:** السياحة الثقافية والعائلية. **بنغالور:** الطبيعة، المغامرات، العافية.
كوتشي/كيرلا: صلالة، العائلات، زيارات الأقارب. **حيدر آباد:** العائلات، الأعمال، الرحلات القصيرة.

تطوير ممر جمهورية الهند-صلالة

3.

يمكن إطلاق منتج سياحي موسمي خلال خريف ظفار عبر رحلات موسمية أو شارتر من مدن هندية مختارة، بشرط أن تكون مرتبطة بحزم متكاملة تشمل الطيران، الإقامة، الجولات، الطعام، والنقل المحلي.

ربط السياحة العلاجية والعافية بين البلدين

4.

يمكن بناء نموذج يجمع العلاج في جمهورية الهند مع التعافي في سلطنة عُمان، خصوصًا في صلالة والجبل الأخضر والمناطق الساحلية، من خلال شراكات بين مستشفيات هندية، منتجعات عُمانية، شركات تأمين، ومكاتب تنسيق طبي.

تأهيل الوجهة العُمانية للسائح الهندي

5.

يجب تحسين جاهزية الوجهة من خلال:

					
برامج مناسبة للمواسم والإجازات الهندية.	مواد تسويقية باللغة الإنجليزية وبعض اللغات الهندية لاحقًا.	تدريب العاملين في الضيافة.	تسهيل المدفوعات الرقمية	باقات عائلية واضحة السعر.	توفير خيارات طعام هندية ونباتية.

تطوير سياحة الأعراس وسياحة الأعمال

6.

يمكن استهداف سياحة الأعراس الهندية بشكل انتقائي في مواقع جاهزة تشغيليًا، مع تطوير سياحة الأعمال من خلال ربط المنتديات الاقتصادية والوفود الاستثمارية ببرامج سياحية قصيرة في مسقط وصلالة ونزوى والجبل الأخضر.

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة بين

سلطنة عُمان وجمهورية الهند

جمهورية الهند

الواردات السنوية

+700

مليار دولار

الطبقة المتوسطة

500-600

مليون نسمة تقريباً

السكان

1.47

مليار نسمة

الناتج المحلي الإجمالي

4.15

تريليون دولار تقدير 2026



سوق سكانية هي
الأكبر عالمياً

مرشحة لتصبح ثالث
أكبر اقتصاد عالمي

من بين أكبر 5
اقتصادات عالمياً

5.8

مليون متخصص
في التقنية

283

مليار دولار إيرادات
قطاع التقنية

أرقام الاتفاقية

%98.08

من خطوط التفرقة العمانية
معفاة للصادرات إلى الهند

%99.38

من قيمة الصادرات الهندية
إلى سلطنة عُمان مشمولة

%77.79

من خطوط التفرقة الهندية
للواردات من سلطنة عمان

%94.81

من قيمة واردات جمهورية الهندية
من سلطنة عُمان مشمولة

ماذا تفتح الاتفاقية لسلطنة عُمان ؟

السياحة

استهداف السوق الهندي بمنتجات
مثل صلالة مسقط، الجبل الأخضر
والسياحة العائلية.

التقنية والذكاء الاصطناعي

جذب شركات برمجيات مراكز بيانات،
أمن سيبراني وتحول رقمي صناعي.

التصنيع

فرص في الصناعات الدوائية الغذائية
البتروكيماوية، والتعبئة والتغليف.

اللوجستيات

الدقم منصة صناعية. صلالة بوابة نحو
شرق أفريقيا، وصحار للتوزيع الخليجي.



الاتفاقية تفتح الباب

لكن الفرص لا تأتي من تلقاء نفسها على شركات القطاع الخاص ان تتحرك
لتحويل المزايا التفضيلية الى صادرات ، شركات واستثمارات حقيقية

تكشف الأرقام أن الهند ليست مجرد سوق
كبيرة، بل شريك اقتصادي وتقني وسياحي
واسع النطاق. وتمنح الاتفاقية سلطنة عُمان
فرصة لتحويل موقعها إلى منصة صناعية
ولوجستية ورقمية وسياحية تخدم السوق
الهندي والأسواق المرتبطة به.



omaninvestgateway.com

yousufh@omaninvestgateway.com

md.office@omaninvestgateway.com



SIG



0096899313714



yousufh@omaninvestgateway.com